قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني كنموذج للتبعية الاقتصادية لإسرائيل

د .أشرف سليمان حميد الصوفي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى صياغة فهم أفضل لطبيعة وخصائص العلاقات التجارية الفلسطينية – الإسرائيلية ، وتحديد الملامح الأساسية لتلك العلاقات، وإظهار حجم التشابكات وانعكاساتها على الواقع الفلسطيني، وتحديد و تحليل التشوهات الهيكلية التي يعاني منها قطاع التجارة الفلسطيني، وربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية، كذلك للتعرف على الوضع التجاري الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات و الإجراءات الإسرائيلية عليه.

Abstract:

The aim of this study is to formulate a better understanding of the nature and characteristics of trade relations Palestinian - Israeli and identify the basic features of those relationships, and to show the size of entanglements and its impact on the Palestinian reality, and to identify and analyze the structural distortions suffered by the trade sector, Palestinian, and fasten it targets Israeli expansionism, as well asto identify the trade-Palestinian situation at the current stage, the effects of Israeli policies and procedures it.

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم لبنات بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني الذي هو في حد ذاته المحرك الرئيسي لعجلة أي تطور وحجر الزاوية في استقلال أي قرار، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً ، فالتجارة الخارجية بمكوناتها من الصادرات والواردات تؤثر تأثيراً مباشراً على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى ميزان المدفوعات ومستويات الأسعار ومستويات التوظيف، وتعمل على

توفير احتياجات ومستلزمات السوق المحلية من بضائع جاهزة ومواد خام وتصريف المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العام 1967، ارتبط قطاع التجارة الخارجية بالأوضاع والتطورات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والأمن في إسرائيل. فقد تحول الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى اقتصاد تابع، وأصبحت السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية، في الوقت الذي كان فيه تدفق البضائع الفلسطينية إلى إسرائيل مسموحا به ضمن قيود غير تبادلية، وأخضعت الواردات إلى الأراضي الفلسطينية لهيكل التعريفة الإسرائيلية والحصص التي تطبقها. واخذ يتزايد عزل المنتجين الفلسطينيين عن شركائهم التجاريين التقليديين في الوطن العربي ولم يكن أمامهم خيار إلا إعادة توجيه التجارة نحو الاقتصاد الإسرائيلي.

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 الذي تم بموجبه تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي في نيسان العام 1994، أصبح اتفاق باريس الاقتصادي هو الإطار العام المحدد للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، والذي يتم على أساسه تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، وفي ظل هذا الواقع ازداد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العامل الخارجي بشكل عام وعلى إسرائيل بشكل خاص، ولم يطرأ أي تطور ايجابي على الأداء العام لمؤشرات التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ما زالت شديدة الاختلال وغير متكافئة وتميل لمصلحة إسرائيل.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في العلاقة التجارية بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي غير المتكافئة، والتي ترتب عليها حصار الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة عزله عن العالم وعن محيطه العربي، وربط تجارته الخارجية (صادرات/واردات) بالاقتصاد الإسرائيلي، مما أفقد الاقتصاد الفلسطيني مزايا عديدة، وعليه فالتساؤل المطروح هو:

- **ما هي السمات الرئيسية للعلاقة التجارية الفلسطينية الإسرائيلية؟ وما الآثار المترتبة لهذه العلاقة على قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية؟**

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحليل واقع التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل وبقية العالم منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1994، وقياس أثر الإجراءات والسياسات التي فرضتها التبعية الاقتصادية لإسرائيل على واقع التبادل التجاري والتجارة الخارجية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

تتخذ الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، أي وصف المشكلة الاقتصادية وهي الارتباط التجاري مع إسرائيل وتحليل هذا الارتباط وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني خاصة قطاع التجارة الخارجية.

فترة الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة ما بين 1995 -2017، وهي تبدأ من فترة تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1- التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"

1-1- تطور الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية:

على الرغم من توقيع اتفاق أوسلو الذي تم بموجبه تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي، وتوقيع الاتفاقيات المختلفة وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي في نيسان عام 1994، ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يزال هذا الاقتصاد "اقتصاداً تابعاً" مرتبطاً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية ، وما يزال تحكم "إسرائيل" بالمعابر والمطارات والحدود يؤثر بشكل كبير علي التجارة الخارجية الفلسطينية، لقد كان لهذا الواقع الناتج عن اتفاق أوسلو التأثير الكبير علي تطور الأداء العام للتجارة الفلسطينية[1]،ومن خلال استعراض بيانات الجدول رقم (1) عن مستوي الصادرات والواردات والعجز التجاري ونسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري الفلسطيني، يمكن استنتاج الأتي:

جدول رقم(1): التطور والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة"1995-2017"

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	الصادرات / الواردات %	الناتج المحلي الإجمالي PDG	نسبة الواردات إلي%GDP	نسبة الصادرات إلى %GDP	نسبة العجز التجاري إلى %GDP	نسبة التبادل التجاري إلى GDP%
1995	1658.19	394.18	-1264.01	2052.37	23.7	3,193.2	52	12	39.6	64.2
1996	2016.06	339.47	-1676.59	2355.52	16.8	3,286.0	61.3	10.3	51	71.6
1997	2238.6	382.42	-1856.14	2621.02	17.1	3,701.6	60.5	10.3	50.1	70.8
1998	2375.1	394.85	-1980.26	2769.95	16.6	4,147.9	57.2	9.5	47.7	66.7
1999	3007.23	372.15	-2635.08	3379.38	12.3	4;511.7	66.6	8.2	58.4	74.9
2000	2382.81	400.86	-1981.95	2783.67	16.8	4,118.5	57.8	9.7	48.1	67.5
2001	2033.65	290.35	-1743.3	2324	14.2	3,765.2	54	7.7	46.3	61.7
2002	1515.61	240.87	-1274.74	1756.45	15.9	3,264.1	46.4	7.4	39	53.8
2003	1800.27	279.68	-1520.56	2079.95	15.5	3,749.6	48	7.5	40.5	55.4
2004	2373.25	312.69	-2060.56	2685.94	13.1	4,198.4	56.5	7.5	49	63.9
2005	2667.6	335.44	-2332.15	3003.04	12.5	4,559.5	58.5	7.4	51.1	65.8
2006	2758.73	366.71	-2392.02	3125.44	13.3	4,322.3	63.8	8.5	55.3	72.3
2007	3284	513	-2771.06	3797	15.6	4,554.1	72.1	11.3	60.8	83.3
2008	3466.17	558.45	-2907.72	4024.62	16.1	4,878.3	71	11.4	59.6	82.5
2009	3600.78	518.36	-3082.43	4119.14	14.4	5,241.3	68.7	9.9	58.8	78.6
2010	3958.5	575.5	3383-	4534	14.5	5753.4	68.7	10	58.8	78.8
2011	4373.6	745.6	- 3628	5119.3	17	6882.3	63.4	10.8	52.7	74.4
2012	4697.3	782.6	- 3915	5479.7	16.6	7314.8	64.2	10.7	53.5	75
2013	5163.9	900.6	- 4263.2	6064.5	17.4	7477	69	12	57	81
2014	5683.2	943.7	-4739.5	6626.9	16.6	7463.4	76.1	12.6	63.5	88.7
2015	5225.5	957.8	- 4267.7	6183.3	18.3	7719.3	67.7	12.4	55.3	80.1
2016	5363.8	926.5	- 4437.3	6290.3	17.2					
2017	5853.8	1064.9	-4789.9	6918.7	18.2					

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2017)، رام الله، فلسطين.

- النمو الكبير لحجم التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و 1999، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً نتيجة توقيع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من 2052.36 مليون دولار أمريكي عام 1995 إلي 3379.37 مليون دولار أمريكي، بنسبة زيادة إجمالية 64.6%، وبمعدل 13.4% سنوياً ، إلا انه انخفض خلال السنوات الثلاثة اللاحقة

"2000-2002" ، حيث انخفض حجم التبادل التجاري الي 1756.47 مليون دولار عام 2002، محققاً ادني مستوي له خلال فترة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو منخفضاً بما نسبته 92.4% عما كان عليه عام 1999، متأثراً بانطلاق انتفاضة الأقصى والاغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية، إلا انه بعد ذلك اخذ حجم التبادل التجاري منحى تصاعدي حيث ارتفع من 1756.47 مليون دولار أمريكي عام 2002 إلي 6918.7 مليون دولار أمريكي عام 2017 بنسبة زيادة إجمالية 294% وبمعدل سنوي 19.5% سنويا.

- غالباً ما يكون مسار الصادرات والواردات الفلسطينية متلازماً في ارتفاعه وانخفاضه، مع هيمنة الواردات عادة على الميزان التجاري وإظهارها تفاوتاً أكبر[2]، حيث أن الصادرات الفلسطينية كانت مستقرة نسبياً بين عامي 1995و 2013، حيث تراوحت ضمن نطاق 300-1100 مليون دولار أمريكي، في حين كانت الواردات أكثر تقلباً، حيث تراوحت ضمن نطاق 1500-6000 مليون دولار أمريكي.
- يعاني الميزان التجاري بشكل كبير من الخلل الهيكلي في تركيبة قطاع التجارة الخارجية، والمتعلق بعدم قدرة الصادرات الفلسطينية على تغطية الواردات، حيث أن نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من 23.7% سنة 1995 إلى 12.3% عام 1999، ثم بدأت هذه النسبة تتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن وصلت 16% عام 2002، لتأخذ بعد ذلك في الانخفاض بين عامي 2003 و2005، حيث بلغت 12.5% عام 2005، لتعود إلى الارتفاع خلال الأعوام اللاحقة ليصل الى 18.2% عام 2017.
- انخفضت نسبة الصادرات الفلسطينية إلي الناتج المحلي الإجمالي من 12% عام 1995 إلي 7.4% عام 2005، بينما ارتفعت بشكل كبير نسبة الواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي من 52% عام 1995 إلي حوالي 67% عام 2017، ومن ثم زادت نسبة العجز في الميزان التجاري إلي الناتج المحلي الإجمالي من 39.6% عام 1995 إلي حوالي 55.3% عام 2015.

1-2- التوزيع السلعي للواردات والصادرات الفلسطينية:

1-2-1- التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية:

باستعراض البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[3] حول التركيب السلعي للواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017" المرصودة حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد

للتجارة الدولية وتحمل الأرقام من " 0-09 "، نجد أن مجموعات التصنيف الدولي الموحد التي تحمل الأرقام "0" (أغذية وحيوانات حية) و "03" (أنواع الوقود المعدني، والمزلقات والمواد ذات الصلة) و "04" (الزيوت الحيوانية والنباتية والدهون) هي منتجات أولية كثيفة العمالة، في حين أن المجموعات من "05-09" هي منتجات مصنعة ذات كثافة رأسمالية.

وتشير البيانات إلى أن المجموعات "0" ، "03" و "06" تشكل حوالي 64% من اجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، وتوضح الدراسة المفصلة للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول المجموعات المشكلة للواردات التالي:

- المجموعة "03" (أنواع الوقود المعدني، المزلقات والمواد ذات الصلة) تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية. حيث شكلت ما نسبته 25.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017".
- المجموعة "06" (البضائع المصنعة) تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية حيث شكلت ما نسبته 19.6%من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، ولقد كانت هذه المجموعة تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة "1995-2001"، إلا انها تراجعت لتحتل المرتبة الثالثة بعد ذلك، ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الضخم في فئة مواد البناء، وذلك يعود للإجراءات الإسرائيلية المتخذة بحق الشعب الفلسطيني عقب اندلا ع انتفاضة الاقصى.
- المجموعة "0" (الأغذية والحيوانات الحية) تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 18.5% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017".
- المجموعة "07" (الآلات ومعدات النقل) تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية حيث شكلت ما نسبته 13.8% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، وذلك بمعدل سنوي متوسط قيمته 470 مليون دولار أمريكي.

1-2-2- التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[4] إلى إن حوالي 80% من الصادرات الفلسطينية تركزت في أربع مجموعات سلعية خلال الفترة "1995-2017"، وهي المجموعات "06 ، 08 ،0 ، "05" ، ويمكن عرض كما يلي:

- المجموعة "06" (بضائع مصنعة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 40% من مجموع الصادرات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 213.7 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.
- المجموعة "08" (مصنوعات متنوعة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 17.5% من مجموع الصادرات الفلسطينية خلال الفترة"1995-2017"، بما قيمته 93.5 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.
- المجموعة "0" (أغذية وحيوانات حية)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 13.5% من مجموع الصادرات الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 72 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.
- المجموعة "05" (المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 9.8 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية خلال الفترة"1995-2017"، بما قيمته حوالي 52.4 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.

1-3- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية:

باستعراض بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[5] حول التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017" يلاحظ أن هناك أربع مجموعات رئيسية تسيطر توزيع التجارة الخارجية الفلسطينية وتتمثل في " الدول الأسيوية (بما فيها إسرائيل)، الدول الأوروبية، الدول العربية، والدول الأمريكية". وتوضح الدراسة المفصلة للبيانات حول التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الفلسطينية التالي:

- الدول الأسيوية "بما فيها إسرائيل" هي الشريك التجاري الأول لفلسطين، فقد شكلت ما نسبته 85.1% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث بلغ حجمها 72977 مليون دولار أمريكي من إجمالي قدره 90095.2 مليون دولار هي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة "1995-2017"، بمعدل متوسط سنوي قدره 3173 مليون دولار أمريكي.
- الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الثاني لفلسطين، فقد شكلت ما نسبته 9.8% من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع الدول الأوربية 8829.3 مليون دولار أمريكي، بمعدل متوسط سنوي قدره 383.9 مليون دولار أمريكي.

- الدول العربية تحتل المرتبة الثالثة من حجم التبادل التجاري الفلسطيني، حيث شكلت ما نسبته حوالي 3% من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الفلسطيني العربي 3003.2 مليون دولار أمريكي، بمعدل متوسط سنوي قدره 130 مليون دولار أمريكي.
- الدول الأمريكية تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في التبادل التجاري الفلسطيني، حيث تشكل ما نسبته 1.7 % من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الفلسطيني الأمريكي 1531.6 مليون دولار أمريكي، بمعدل متوسط سنوي قدره 66.6 مليون دولار أمريكي.

1-4- الميزان التجاري الفلسطيني:

شهد العجز في الميزان التجاري للأراضي الفلسطينية تزايد مستمر ومضطرد خلال الفترة "1995-2017" [6]، فقد بلغت متوسط نسبة العجز في الميزان السلعي الي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة 50.9%، حيث بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني الأسيوي 83.1% من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني خلال الفترة "1995-2017"، وقد شكل العجز مع إسرائيل من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني الأسيوي ما نسبته 85.9% ،ومشكلة ما نسبته 71.5% من إجمالي العجز التجاري الفلسطيني خلال نفس الفترة، الأمر الذي يوضح مدي الانكشاف علي الاقتصاد الإسرائيلي بالرغم من توقيع اتفاق أوسلو ، في حين شكل العجز التجاري مع الدول الأوربية ما نسبته 12.8%، وشكل العجز التجاري الفلسطيني الأمريكي ما نسبته 2.1%، في حين شكل العجز مع الدول العربية اقل نسبة ، حيث شكل ما نسبته 1.6% من العجز التجاري الإجمالي .

2- التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل

2-1- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية مع إسرائيل:

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ترسمت علاقة التبعية والإلحاق للاقتصاد الفلسطيني عبر اتفاقية أو بروتوكول باريس وفقاً لصيغة الاتحاد الجمركي وتوحيد الأسعار، بالإضافة إلى ما فرضته شروط هذا البروتوكول من قيود على دخول السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية بأنواع وكميات وفق حصة معينة،كما قيد حرية التجارة الفلسطينية في الاستيراد من الخارج ضمن نظام الحصص المعروف بقوائم (A) و(B) [7]، وقد تعمدت إسرائيل من خلال ذلك منح نفسها مزايا تفضيلية

واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها، وتجعل إسرائيل في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح. ولذلك استحوذت إسرائيل خلال الفترة "1995-2017" على حوالي 83% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية للأراضي الفلسطينية. وهذا يعكس حجم وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلية حوالي 90% من مجموع الصادرات الفلسطينية، وهي معظمها موجهة لخدمة الصناعة الإسرائيلية. كما شكلت الواردات الفلسطينية من السوق الإسرائيلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع مجمل الواردات الفلسطينية، وهي تشكل حوالي 10% من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى العالم الخارجي[8].

وتبرز الأهمية النسبية للتجارة الخارجية مع إسرائيل من خلال نسبة مساهمتها المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، فقد تراوحت نسبة التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1995-2017" ما بين "40.8%-73.9%"، وتبدو هذه النسبة مرتفعة، وهذا ما يعكس الأهمية الكبيرة للتجارة الخارجية مع إسرائيل، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية المعادية الهادفة إلى ترسيخ التبعية الاقتصادية الفلسطينية إلى إسرائيل. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة الواردات الفلسطينية من إسرائيل بمعدلات نمو متزايدة تفوق بكثير معدلات النمو في الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل[9].

جدول رقم(02):الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"

السنة	الصـــادرات			الـواردات			الميزان التجاري مع إسرائيل
	إجمالي الصادرات	الصادرات إلي إسرائيل	نسبة الصادرات إلى إسرائيل من إجمالي الصادرات%	إجمالي الواردات	الواردات من إسرائيل	نسبة الواردات من إسرائيل من إجمالي الواردات%	
1995	394.2	364	92.3	1658.2	1460.3	88	-1096.3
1996	339.5	319.2	94	2016.1	1743.2	86.5	-1424
1997	382.5	360	94	2238.5	1852	82.7	-1494
1998	394.9	381.5	96.6	2375.1	1833.1	77	-1451.6
1999	372.1	360	96.7	3007.2	1854	61	-1494
2000	400.8	370	92.3	2382.8	1739	73	-1369
2001	290.3	273	94	2033.6	1352	66.5	-1079
2002	240.8	216	89.7	1515.6	1117	73.7	-901
2003	279.6	256	91.5	1800.2	1309.6	72.7	-1053.6
2004	312.6	281.1	90	2373.2	1747.8	73.6	-1466.7
2005	335.4	290.6	86.6	2667.6	1873.7	70.3	-1583.1
2006	360.7	326.6	89	2758.7	2002.1	72.6	-1675.6
2007	513	455.2	88.7	3284	2442.9	74.4	-1987.6
2008	558.4	499.5	89.5	3466.1	2794.8	80.6	-2295.4
2009	518.3	453.5	84	3600.7	2651.1	73.6	-2197.6
2010	575.5	488.4	84.8	3958.5	2873.3	72.6	-2384.9
2011	745.6	617.8	82.9	4373.6	2938.5	67.2	-2320.7
2012	782.6	639.2	81.7	4697.3	3350.8	71.3	-2711.6
2013	900.6	786.4	86.8	5163.9	3694.8	71.5	-2908.5
2014	943.7	791.5	83.9	5683.2	3958.3	69.5	- 3166.8
2015	957.8	803.6	83.9	5225.5	3044.6	58.3	-2201
2016	926.5	770.8	83.2	5363.8	3123.2	58.2	- 2352.4
2017	1064.9	878.6	82.5	5853.8	3234.8	55.3	- 2356.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2017)، رام الله، فلسطين.

حيث بلغ متوسط معدل نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1995-2017"، حوالي 8.5%، وكانت أعلى نسبة حققتها الصادرات السلعية الفلسطينية لإسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 حيث بلغت حوالي 11.4%، في حين كانت اقل نسبة محققة لها عام 2002 حيث بلغت حوالي 6.6%.

في حين بلغ متوسط معدل نسبة الواردات الفلسطينية لإسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، حوالي 43%، وكانت أعلى نسبة حققتها الواردات السلعية الفلسطينية لإسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 حيث بلغت حوالي 60%، في حين كانت اقل نسبة محققة لها عام 2002 حيث بلغت حوالي 34.2%.

2-2- التوزيع السلعي للواردات والصادرات الفلسطينية مع إسرائيل:

2-2-1- التوزيع السلعي للواردات الفلسطينية من إسرائيل:

باستعراض بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[10] حول التركيب السلعي للواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، نلاحظ أن المجموعات "أغذية وحيوانات حية، وقود معدني و مزلقات معدنية، بضائع مصنعة" تشكل حوالي 72% من إجمالي الواردات الفلسطينية إلى إسرائيل، وتوضح الدراسة المفصلة للبيانات حول المجموعات المشكلة للواردات من إسرائيل التالي:

- المجموعة "03" (أنواع الوقود المعدني، المزلقات والمواد ذات الصلة) تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية. حيث شكلت ما نسبته 35.4% من إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 687.2 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً، وتشكل الواردات الفلسطينية من الوقود المعدني ومصادر الطاقة الأخرى من إسرائيل ما نسبته 97% من إجمالي الواردات الفلسطينية من الوقود المعدني والمزلقات المعدنية
- المجموعة "0" (أغذية وحيوانات حية)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 20.4% من مجموع الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 395.6 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً، وتشكل حوالي 84% من مجمل الواردات الفلسطينية من الأغذية والحيوانات الحية، وتعكس الزيادة المستمرة في الواردات من هذه المجموعة مدى اعتماد الاستهلاك الفلسطيني على الواردات من إسرائيل، وعدم حدوث توسع في الإنتاج المحلي من تلك السلع.
- المجموعة "06" (البضائع المصنعة) تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 15.9% من إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، وتشكل حوالي 58% من مجمل الواردات الفلسطينية من البضائع المصنعة

- المجموعة "07" (الآلات ومعدات النقل) تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 10.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، وتشكل حوالي 54% من مجمل الواردات الفلسطينية من الآلات ومعدات النقل، وذلك بمعدل سنوي متوسط قيمته 205.7 مليون دولار أمريكي.
- المجموعة "05" (المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الخامسة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 7.2% من إجمالي الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة"1995-2017"، وتشكل حوالي 64% من مجمل الواردات الفلسطينية من المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، بما قيمته حوالي 140.7 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.

2-2-2- التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية إلي إسرائيل:

باستعراض بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[11] حول التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، نلاحظ أن المجموعات " بضائع مصنعة، مصنوعات متنوعة، أغذية وحيوانات حية، مواد كيميائية ومنتجات متصلة " تشكل حوالي 83% من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، وتوضح الدراسة المفصلة للبيانات حول المجموعات المشكلة للصادرات إلى إسرائيل التالي:

- المجموعة "06" (بضائع مصنعة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الأولى من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 42% من مجموع الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 150.3 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً. وتتألف البضائع المصنعة من سلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والأحذية والألبسة والأثاث ومواد البناء.
- المجموعة "08" (مصنوعات متنوعة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 18.8% من مجموع الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة"1995-2017"، بما قيمته 66.8 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.
- المجموعة "0" (أغذية وحيوانات حية)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 12.2% من مجموع الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة "1995-2017"، بما قيمته 43.5مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.

- المجموعة "05" (المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة)، تحتل هذه المجموعة المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث شكلت ما نسبته 9.7 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة"1995-2017"، بما قيمته حوالي 34.4 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً.
- الصادرات الفلسطينية من المشروبات، والتبغ، والمواد الخام، والوقود، والزيوت النباتية، والدهون الحيوانية، والمكائن والمعدات لا تزيد نسبتها عن 17% من مجمل الصادرات السلعية إلى إسرائيل خلال نفس الفترة.

3- الآثار الاقتصادية المترتبة نتيجة للتبعية لإسرائيل علي التجارة الخارجية الفلسطينية:

نصت اتفاقية باريس على أن النظام التجاري بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو اتحاداً جمركياً، إلا انه في الواقع نظاماً يمزج بين ترتيب للتجارة الحرة وترتيب اتحاد جمركي. وهو يشتمل علي تحرير التجارة بين إسرائيل وفلسطين ضمن تعريفة جمركية خارجية موحدة، مع الإبقاء على الإعانات، والضرائب غير المباشرة، والحواجز غير التعريفية التي تطبقها إسرائيل علي مجموعة من الواردات، ويضاف إلي ذلك أن الواردات الفلسطينية من بقية أنحاء العالم تخضع لمجموعة من معدلات التعريفية الجمركية الإسرائيلية باستثناء مجموعة محددة من المنتجات وبكميات محددة مستوردة من مصر والاردن[12].

علي الرغم من مرور عشرون عاما علي توقيع بروتوكول باريس، فان أحكام التجارة في البروتوكول لم تنجح في تغيير العلاقة غير المتكافئة التي تطورت طوال عقود من سنوات الاحتلال ولم تفعل سوى أن رسخت التبعية التي نشأت من خلال الاتحاد شبه الجمركي، فاعتماد التجارة علي إسرائيل، عند قياسه بقيمة البضائع الفلسطينية المصدرة إلي إسرائيل وقسمتها علي الناتج القومي الإجمالي قد زاد بالفعل منذ تطبيق بروتوكول باريس[13].

وتظهر الطبيعة غير المتكافئة في الاتحاد الجمركي الفلسطيني الإسرائيلي، وتأثيره السلبي علي الاقتصاد الفلسطيني بأكمله، في أرقام التجارة الفلسطينية، فبين عامي 1995 و 2017 صدرت الأراضي الفلسطينية واستوردت تقريبا ثلثي تجارتها إلي إسرائيل أو من إسرائيل. وفوق ذلك، فإذا كانت الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت بالتدريج فان حصة الواردات زادت بالتدريج، مما أدي إلي عجز مستمر طوال تلك الفترة. وهذا العجز التجاري المزمن، الذي كان جزء منه لمصلحة إسرائيل، وصل إلي نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي[14].

ويعزي هذا الوضع الذي وصلت إليه التجارة الفلسطينية إلي الإجراءات والسياسات والتي قامت بها إسرائيل، فعقب اندلا ع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، شددت إسرائيل حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العا لم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعا لم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من – أو عبر – إسرائيل مما أثر على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات " إعاقة الصادرات" بأضرار فادحة على القطاع الزراعي والفروع الصناعية – التي تعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجها – مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها – أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة بدون أي سبب[15]. وتضررت كذلك المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة الواردات مما يؤثر على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري بما يلي[16]:

1- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة الوطنية بالموانئ والمعابر الإسرائيلية، –خاصة بعد إعادة الانتشار من قطاع غزة– وما يترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما يؤثر على القدرة التنافسية لها.

2- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموما والبلدان العربية خصوصاً والتي تقدر بحوالي 10% من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

3- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، وأدى لارتفاع حجم المخزون في المصانع لعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة.

4- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي 1.7 مليون دولار يومياً.

خلاصة:

شكلت التجارة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل على مدى العقود الأربعة الماضية حالة متطرفة من حالات التجارة بين شريكين غير متكافئين. وفرضت سياسات إسرائيل القائمة على مصالحها الاقتصادية والأمنية الوطنية هيمنتها على التبادل بين الاقتصادين وصاغت شكله دون اهتمام يذكر بالمصالح الفلسطينية.

كما لم تحدث أية متغيرات جوهرية في هيكلية و أداء التجارة الخارجية الفلسطينية على ما كان عليه الأمر قبل قيام السلطة الفلسطينية في مايو / أيار 1994، بل ترسمت علاقة التبعية والإلحاق للاقتصاد الفلسطيني عبر اتفاقية أو بروتوكول باريس وفقاً لصيغة الاتحاد الجمركي و توحيد الأسعار، بالإضافة إلى ما فرضته شروط هذا البروتوكول من قيود على دخول السلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي بأنواع و كميات وفق "كوتا" أو حصة معينة، كما قيد حرية التجارة الفلسطينية في الاستيراد من الخارج ضمن نظام الكوتا المعروف بقوائم (A) و (B) ،هذا الوضع مكن إسرائيل من احتكار التجارة الخارجية الفلسطينية، حيث يتم الجانب الأعظم من التجارة الفلسطينية مع إسرائيل حيث تنبع نسبة 80% من الواردات من إسرائيل أو يعاد تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية من خلالها. وتستوعب السوق الإسرائيلية نسبة تزيد عن 90% من الصادرات الفلسطينية. وذلك على الرغم من توقيع السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع العديد من الدول، حيث أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية، أو اقتصادية.

أن استمرار تفاقم هذه الصيغة أو العلاقة الاقتصادية الراهنة يعني مزيدا من العوامل والتراكمات التي تدفع إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بحيث يصبح على حالة من الارتهان الكامل للاقتصاد الإسرائيلي، يجعل من الحديث عن الاستقلال السياسي أمراً شكلياً في ظل هذا الإلحاق الذي يعيد إنتاج كل موروثات وآليات الاحتلال المباشر بأشكال جديدة أكثر عمقاً وترابطاً من جهة، وأكثر ضرراً وإعاقة للمصالح الاقتصادية الفلسطينية وللمشروع الوطني الفلسطيني من جهة أخرى.

الهوامش:

1- محمود الجعفري: "التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية:واقعها وآفاقها المستقبلية"،القدس،آب2000،ص11.

-2 ESCWA: " Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory ,including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan", May,2011.

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2017)،رام الله،فلسطين.

4- نفس المرجع السابق.

5- نفس المرجع السابق.

6- نفس المرجع السابق.

7- هشام عورتاني وآخرون،"الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية قراءة في النص"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، كانون ثاني 1994.

-8 UNCTAD, 'Rebuilding the Palestinian Tradable Goods sector : Towards Economic Recovery and State formation', New York and Geneva,2011,p10.

9- محمود الجعفري،مرجع سابق،ص19.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مرجع سابق.

11- نفس المرجع السابق.

12- الأمم المتحدة:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب:المعونة والتنمية وتكوين الدولة"، نيويورك،2006،ص13.

13- الأمم المتحدة:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،"سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة"، نيويورك،2009،ص29.

14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات (1995-2017)،رام الله،فلسطين.

-15 Palestinian Ministry of National Economy and ARIJ,"The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory" , Jerusalem , September2011.

16- غازي الصوراني،"واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة"،غزة،يناير 2006،ص34.